



مركز الدراسات الاستراتيجية
لدعم المرأة والطفل
Center for Strategic Studies to
Supporting Women and Children



DT Institute



مسودة توصيات العدالة الانتقالية من عدسة الضحايا



د. انجيلا سلطان المعمري
استشارية في بناء السلام

2025

ملخص تنفيذي

تقدم هذه الوثيقة إطارًا متكاملًا ومحدثًا للتوصيات الخاصة بتحقيق العدالة الانتقالية في اليمن، موجهة إلى جميع الأطراف المعنية على المستويات الوطنية، الإقليمية، والدولية. تهدف المسودة إلى معالجة الإرث الجسيم لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي وقعت خلال سنوات النزاع، ووضع أسس لمستقبل يركز على مبادئ العدالة، المساواة، سيادة القانون، والسلام المستدام. تم استخلاص هذه التوصيات من تقارير متخصصة، دراسات ميدانية، وآراء مباشرة من الضحايا، الأحزاب السياسية، ممثلي السلطات المحلية، الجهات القضائية والأمنية، والمجتمع المدني، مع التركيز على تقديم حلول عملية ومقترحات قابلة للتنفيذ.

أبرز محاور التوصيات

1. لجميع الأطراف: التركيز على إنهاء النزاع، الاعتراف بالانتهاكات، جبر الضرر، المحاسبة القانونية، توفير الدعم النفسي، وضمان مشاركة فاعلة للضحايا في جميع مراحل العدالة الانتقالية.
2. للمجتمع الدولي والأمم المتحدة: دعوة لدمج العدالة الانتقالية بشكل فعال في عملية السلام، دعم آليات المساءلة، تمكين المجتمع المدني، وتبني نهج يركز على الضحايا في كافة المفاوضات والاتفاقيات.
3. للحكومة المعترف بها دوليًا: التأكيد على ضرورة الإصلاح القضائي والمؤسسي، تبني سياسة وطنية شاملة للعدالة الانتقالية، وإشراك الضحايا في صياغة وتنفيذ برامجها.
4. للمنظمات غير الحكومية: تعزيز دورها في الرصد والتوثيق، بناء القدرات، حشد الدعم، ورفع الوعي المجتمعي، مع التركيز على إشراك الفئات المهمشة وتصميم برامج تستجيب لاحتياجاتهم.
5. للأحزاب السياسية والإعلام: الدعوة إلى بناء خطاب وطني موحد يدعم المصالحة، وتبني سياسات إعلامية تعزز مفاهيم السلام وتتيح مساحة للضحايا للتعبير عن معاناتهم وتطلعاتهم.
6. للتحالف العربي لدعم الشرعية: المساهمة الفاعلة في تحقيق سلام عادل وشامل، دعم جهود المساءلة وإنصاف الضحايا، ومساندة الحكومة في توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية.

مقدمة

تم إعداد هذه المسودة المحدثة كمبادرة من مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل (CSSSWC) ، وبالتعاون مع معهد DT، بهدف تقديم وثيقة توصيات عملية ومركزة لمعالجة قضايا العدالة الانتقالية في اليمن. وتستند هذه المسودة إلى تحليل معمق للتوصيات السابقة الواردة في تقارير ودراسات متنوعة، بالإضافة إلى مخرجات المشاورات مع الضحايا والجهات الفاعلة، وتأتي هذه المسودة ضمن إطار الجهود الوطنية الرامية إلى إرساء أسس العدالة الانتقالية في اليمن، استجابةً لتطلعات الضحايا والمجتمع نحو إنصاف شامل يضع الكرامة الإنسانية في صميم عملية السلام. أعدّ مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل هذه الوثيقة بوصفها مبادرة نوعية تهدف إلى بلورة رؤية عملية وواقعية لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي شهدها اليمن خلال مراحل الصراع المختلفة، وصولاً إلى بناء مستقبل يسوده العدل والمساواة والمصالحة الوطنية.

اعتمد إعداد هذه المسودة على منهج تشاركي جمع بين التحليل العلمي للتقارير والدراسات الوطنية والدولية، والاستماع المباشر إلى شهادات الضحايا واحتياجاتهم وهم 5 ضحايا شاركوا معنا خلال اليوم المفتوح وتم تسليط الضوء على قضاياهم، وجلسة نقاش بؤرية مع ممثلي الأحزاب السياسية ولجنة المصالحة المحلية وممثل عن الجهات الأمنية ومحامين وممثلين عم لجان الوساطة المحلية في تبادل الجثث والمخفيين وممثل عن فئة المهمشين ورابطة الجرحى والمجتمع المدني. وقد أسفرت هذه العملية عن صياغة مجموعة توصيات متكاملة تستند إلى مبادئ الحقيقة وجبر الضرر والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب، مع تركيز خاص على إشراك النساء والفئات المهمشة في مسار العدالة الانتقالية.

يمثل الجرحى والناجون من الألغام والقذائف إحدى أكثر الفئات تهميشاً في مسار العدالة الانتقالية في اليمن. لا تقتصر معاناتهم على الإصابات الجسدية وفقدان الأطراف، بل تمتد إلى غياب الاعتراف الرسمي، وضعف خدمات الرعاية، وانعدام فرص الدمج المجتمعي والاقتصادي.

وهنا ندرج أصوات ضحايا الألغام في مدينة تمز، الذين تحدثوا عن رؤيتهم للعدالة الانتقالية واحتياجاتهم الأساسية للعيش بكرامة وأمان:

- العدالة تبدأ من إزالة الألغام وتطهير المناطق الملوثة بها، لضمان عدم تكرار المأساة مع آخرين. ويرى أن التعويض المادي لا يكفي ما لم يترافق مع التزام وطني بوقف زراعة الألغام وتوفير حماية دائمة للمدنيين.

- الاعتراف بجرى الحرب كضحايا مدنيين، وأن العدالة الحقيقية تعني العيش بكرامة عبر فرص عمل وتدريب تتناسب مع نوع الإعاقة، لا عبر مساعدات آنية تنتهي سريعاً.

- الحاجة لبرامج دعم نفسي واجتماعي متخصصة للنساء والفتيات الجريحات، وأن العدالة يجب أن تشمل التعافي النفسي وإعادة الاندماج في المجتمع. "فقدنا طفولتنا، ونريد أن نعيش بقية عمرنا في سلام."

- العدالة تبدأ بإنهاء الحرب نفسها، لأن استمرارها يعني استمرار إنتاج الضحايا. ويضي "لسنا بحاجة إلى تعويضات فحسب، بل إلى وطن آمن نتحرك فيه بلا خوف."

- الدعوة لإنهاء الحرب وإرساء سلام عادل يعيد الكرامة لجميع الضحايا، ويؤمن بأن العدالة الانتقالية يجب أن تكون وسيلة للتعافي والمصالحة، لا مجرد إطار قانوني أو سياسي.

تسعى الوثيقة إلى تقديم إطار استرشادي وطني يعزز دمج العدالة الانتقالية في جهود السلام والتنمية، ويمكن الفاعلين الوطنيين والدوليين من تبني نهج يركّز على الضحايا باعتبارهم محور أي تسوية عادلة ومستدامة. وتمثل هذه المسودة خطوة تأسيسية في مسار حوار وطني واسع يوازن بين مقتضيات العدالة ومستلزمات السلام، ويهيئ لبناء يمن جديد يقوم على الاعتراف بالمعاناة، وإنصاف الضحايا، واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع.

التوصيات

توصيات لجميع الأطراف

1. الالتزام بتجديد الهدنة الإنسانية التي بدأت في أبريل 2022 والبناء على بنودها لتشمل وقفًا شاملًا لإطلاق النار
0 تشكيل لجنة مشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار، مع صلاحيات للتحقيق في الخروقات ونشر تقارير دورية للرأي العام.
- 0 ربط التقدم في الملف الإنساني (فتح الطرق، تبادل الأسرى) بمسار المفاوضات السياسية لضمان استدامة الهدنة.
2. الإقرار الرسمي بالانتهاكات المرتكبة من جميع الأطراف كخطوة لبناء الثقة، والبدء في برامج جبر ضرر شاملة.
0 إنشاء "صندوق وطني لجبر ضرر الضحايا" بتمويل مشترك من الحكومة والمانحين، يركز على التمويضات المادية والمعنوية وإعادة التأهيل.
- 0 إطلاق مبادرات "الذاكرة والحقيقة" لتوثيق قصص الضحايا ونشرها، وتنظيم جلسات استماع علنية (اختيارية) لمنحهم صوتًا.
3. الالتزام بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وضمان عدم إهلاتهم من العقاب.
0 تفعيل دور القضاء العسكري والمدني لمحاكمة المتورطين في جرائم الحرب، مع دعم فني وقانوني من خبراء دوليين لضمان نزاهة المحاكمات.
- 0 إنشاء آلية "تحقيق لإصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية، واستبعاد الأفراد المتورطين في انتهاكات، وانتهاج سياسة مؤسسة السلام في المؤسسات التنفيذية والعسكرية.
- 0 تفعيل آليات الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات ضد المدنيين بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية.
4. الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين تعسفياً، والكشف عن مصير المخطفين قسراً، والجثث.
0 تشكيل لجنة وطنية مستقلة بعضوية ممثلين عن الضحايا ومنظمات المجتمع المدني للتحقيق في حالات الإخفاء القسري وتحديد أماكن وجودهم.
- 0 وضع جدول زمني ملزم لعمليات تبادل الأسرى والمعتقلين.

توصيات للمجتمع الدولي والأمم المتحدة

1. دمج العدالة الانتقالية في عملية السلام وجعل العدالة الانتقالية جزءاً لا يتجزأ من أجندة المفاوضات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، وليس قضية مؤجلة لمرحلة ما بعد الصراع.
 - 0 تعيين خبير وطني في العدالة الانتقالية ضمن فريق المبعوث الأممي لتقديم المشورة الفنية ودمج مبادئها في أي اتفاق سلام مستقبلي.
 - 0 ربط المساعدات الدولية لإعادة الإعمار بالتقدم المحرز في ملفات العدالة الانتقالية (المساءلة، جبر الضرر، الإصلاح المؤسسي).
2. دعم آليات المساءلة الوطنية والدولية وتقديم الدعم الفني والمالي لإنشاء آليات مساءلة هجينة (وطنية - دولية) للتحقيق في الجرائم الجسيمة ومحاكمة مرتكبيها والالتزام بعدم التكرار.
 - 0 الدعوة لتبني قرار من مجلس الأمن يدعم إنشاء محكمة خاصة باليمن أو آلية تحقيق دولية مستقلة بصلاحيات أوسع من الآليات السابقة.
 - 0 تقديم الدعم التقني لبناء قدرات القضاة والمحققين اليمنيين في مجال القانون الدولي الجنائي.
3. ضمان مشاركة حقيقية للضحايا ومنظمات المجتمع المدني في جميع مسارات المفاوضات السياسية وعمليات السلام.
 - 0 تخصيص جزء من التمويل الدولي لدعم شبكات الضحايا والمبادرات الحقوقية المحلية.

توصيات للحكومة المعترف بها دوليًا

1. تبني استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية يتم صياغتها عبر عملية تشاورية واسعة تركز على نهج يركز على الضحايا، وتضم خبراء قانونيين، ممثلين عن الضحايا، منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، ويراعي النوع الاجتماعي، ربط الاستراتيجية بخطط التنمية وإعادة الإعمار لضمان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.
2. إعطاء الأولوية لإصلاح النظام القضائي لضمان استقلاليته ونزاهته، وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية على أسس وطنية ومهنية.
 - 0 تفعيل "مجلس القضاء الأعلى" وإعادة تشكيله لضمان استقلاليته عن السلطة التنفيذية.
 - 0 إطلاق برنامج وطني لـ "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين"، مع برامج تأهيل نفسي ومهني.
 - 0 دعم إنشاء وحدات لحماية الأسرة والطفل
3. التصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
 - 0 دعم مجلس النوب في جهوده الرامية إلى استئناف نشاطه التشريعي وفقاً للمرجعيات الوطنية وموامة القوانين اليمنية مع التزامات اليمن الدولي في مجال حقوق الإنسان.
4. رسم خريطة لجميع مبادرات المصالحة المحلية، وتحديد الفرص والتحديات والدروس المستفادة من تجاربهم، واستكشاف سبل تقديم الدعم والمساعدة لتعزيز جهودهم. التشديد أكثر على أهمية اعتماد نهج في شأن العدالة الانتقالية يعزز مساهمتها في التنمية المستدامة، وتحسين إنشاء روابط محددة بين العدالة والتنمية في الممارسة والسياسات.

توصيات للمنظمات غير الحكومية (الدولية والمحلية)

1. تعزيز الرصد والتوثيق ودعم جهود الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع التركيز على المنهجيات الدقيقة والموثوقة.
 - 0 بناء قدرات المنظمات المحلية والحقوقيين / ات في تتبع الحقيقة استخدام أدوات وتقنيات التوثيق الحديثة (مثل التوثيق الرقمي، تحليل البيانات، وألية التتبع عبر الأقمار الصناعية).
 - 0 إنشاء منصات مشتركة لتبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات لتعزيز التنسيق وتوحيد الجهود.
2. تطوير برامج لبناء قدرات العاملين/ت في مجالات الوساطة المحلية، السلم المجتمعي، ورصد الانتهاكات، وحشد التأييد لقضايا العدالة الانتقالية.
 - 0 تصميم ورش عمل تدريبية متخصصة في العدالة الانتقالية، القانون الدولي، ومهارات المناصرة.
 - 0 إطلاق حملات توعية مجتمعية حول أهمية العدالة الانتقالية ودورها في بناء السلام المستدام.
3. ضمان مشاركة فعالة للنساء، الأطفال، والفئات المهمشة في برامج وأنشطة العدالة الانتقالية.
 - 0 تخصيص برامج دعم نفسي واجتماعي مصممة خصيصاً لاحتياجات النساء والأطفال المتضررين من النزاع.
 - 0 دمج منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل تصميم وتنفيذ برامج العدالة الانتقالية.
4. توفير الدعم التمكين الاقتصادي للضحايا، كجزء من جهود جبر الضرر وإعادة الإدماج المجتمعي.
 - 0 إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة تستهدف الضحايا، مع توفير التدريب المهني والتمويل اللازم.
 - 0 التنسيق مع الجهات المانحة لتوجيه الدعم نحو برامج التعافي الاقتصادي للضحايا.

توصيات للأحزاب والمكونات السياسي

1. تبني سرديّة وطنيّة موحدة للعدالة الانتقاليّة تضمن شموليّة الطول وتجنب استخدامها كأداة للانتقام السياسي.
- 0 عقد حوارات وطنيّة شاملة بين جميع الأحزاب والمكونات السياسيّة للوصول إلى توافق حول مبادئ العدالة الانتقاليّة.
- 0 تطوير وثيقة وطنيّة مرجعيّة للعدالة الانتقاليّة تعكس تطلعات جميع الأطراف وتضمن إنصاف الضحايا.
2. دمج قضايا العدالة الانتقاليّة في الحل السياسي مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى إنصاف الضحايا في جميع مناطق اليمن.
- 0 تضمين بنود واضحة حول العدالة الانتقاليّة في أي اتفاق سلام مستقبلي، مع تحديد آليات تنفيذها.
- 0 تشكيل لجان فنيّة مشتركة من الأحزاب السياسيّة لدراسة أفضل الممارسات الدوليّة في دمج العدالة الانتقاليّة ضمن عمليات السلام.
3. تحديد نقطة انطلاق واضحة لعمليات العدالة الانتقاليّة للفترات التاريخيّة التي تستوجب المعالجة أولاً.
- 0 إجراء دراسة تاريخيّة شاملة لتحديد الفترات الزمنيّة والأحداث الرئيسيّة التي تتطلب تدخلات العدالة الانتقاليّة.
- 0 إعطاء الأولويّة للفترات التي شهدت انتهاكات جسيمة واسعة النطاق وتأثيراً كبيراً على الضحايا.

توصيات للإعلام الرسمي والأهلي

1. نشر الوعي بمفاهيم العدالة الانتقالية وتسخير الإعلام الرسمي والأهلي لنشر الوعي لدى المواطنين بحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، ومفاهيم بناء السلام.
 - 0 إنتاج برامج إعلامية (وثائقية، حوارية، تثقيفية) حول العدالة الانتقالية وأهميتها.
 - 0 استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل توعية وتثقيفية تستهدف شرائح واسعة من المجتمع.
 - 0 بناء قدرات العاملين / ات في المجال الإعلامي بالتقنيات الحديثة في تتبع الحقيقة .
 - 0 انتهاج سياسة احترام الحقيقة وتتبعها، وعدم التمييز والتحريض وتأجيج الصراع السياسي.
2. إتاحة الفرصة للضحايا والمهمشين للحديث وإيصال أصواتهم، بما يعزز المشاركة المجتمعية ويضمن عدم احتكار الإعلام للنخب السياسية والعسكرية.
 - 0 تخصيص مساحات إعلامية (برامج، مقالات، تقارير) لقصص الضحايا وتجاربهم.
 - 0 تدريب الإعلاميين على كيفية التعامل مع الضحايا بحساسية ومهنية.

توصيات للتحالف العربي لدعم الشرعية

1. المساهمة الفاعلة في إيجاد سلام عادل وشامل في اليمن، قائم على احترام حقوق الإنسان، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات، وإنصاف الضحايا.
 - 0 دعم جهود الوساطة الدولية والإقليمية للتوصل إلى حل سياسي شامل يضمن العدالة الانتقالية.
 - 0 تقديم الدعم لإعادة بناء المؤسسات القضائية والأمنية في اليمن بما يضمن استقلاليتها ونزاهتها.
2. مساندة الحكومة اليمنية في دمج الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية وتوحيدها لضمان تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.
 - 0 تقديم الدعم الفني واللوجستي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين.
 - 0 دعم إصلاح القطاع الأمني والعسكري بما يضمن ولائه للدولة ومؤسساتها.
3. تخصيص دعم للعدالة الانتقالية من الدعم المقدم لليمن لبرامج ومشاريع العدالة الانتقالية.
 - 0 إنشاء صندوق خاص لدعم مبادرات العدالة الانتقالية في اليمن، بالتعاون مع الحكومة اليمنية والمنظمات الدولية.
 - 0 توجيه الدعم نحو برامج جبر الضرر، إعادة التأهيل، وبناء قدرات المؤسسات المعنية بالعدالة.

تمثل وثيقة التوصيات هذه إطاراً طموحاً للعدالة الانتقالية في اليمن وهي ثمرة لجهود جمعي تم بلورته من تقارير وأراء مختلفة لأكثر الجهات والافراد صلة بتحديد رسم واقع العدالة الانتقالية في اليمن، يسعى إلى تحويل صوت الضحايا ومعاناتهم إلى برنامج عمل واضحة وملموسة، وهي ليست مجرد قائمة مطالب وإجراءات بل هي تعبير عن إرادة المجتمع المدني والضحايا والأحزاب والفاعلين والجهات الدولية ذات العلاقة، نتطلع من خلالها نحو مستقبل يقوم على أسس متينة تسوده العدالة والانصاف والكرامية الإنسانية والمساواة.

إن تحقيق هذه التوصيات يتطلب إرادة سياسية حقيقية من جميع الأطراف اليمنية ودعمًا دولياً وإقليمياً فاعلاً ومستدام ومشاركة واسعة من منظمات المجتمع المدني والضحايا أنفسهم والمانيين، كما يتطلب نظرة استراتيجية تدمج بين العدالة والسلام والتنمية وتجعل من مصالح الضحايا وحقوقهم محوراً ثابتاً في أي اتفاقيات أو مفاوضات قادمة، العدالة الانتقالية ليست ترفاً بل هي ضرورة لاستعادة الثقة بين الدولة والمواطن ولبناء سلام عادل ودائم وهي استثمار في المستقبل وضمانة لعدم تكرار الانتهاكات وأداة لتحقيق المصالحة مع الماضي واستشراف مستقبل أفضل لجميع اليمنيين.

1. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تقرير بحثي بعنوان "فتح المجال أمام العدالة الانتقالية في اليمن"، مارس 2025م.
2. التقرير الدوري الثاني عشر عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (للفترة من 1.08.2023 إلى 31.07.2024).
3. "الطريق نحو السلام"، دراسة ميدانية عن منظمة سام ورابطة أمهات المختطفين، 2025م.
4. مركز صنعاء، تقرير "إشراك الضحايا في صنع السلام والعدالة الانتقالية في اليمن"، مارس 2024م.
5. مركز صنعاء، تقرير "دور القضاء في تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة في اليمن"، نوفمبر 2024.
6. "العدالة الانتقالية وخطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول العربية، أكتوبر 2022م.
7. تقرير "العدالة للجميع" لفريق العمل حول العدالة، www.justice.sdg16.plus
8. "نحو التغيير المتمحور حول الضحايا: دمج العدالة الانتقالية في السلام والتنمية المستدامين"، تقرير عام 2023 الصادر عن الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16.
9. التقرير النهائي لمبادرة "معًا لتعزيز مفهوم العدالة الانتقالية ضمن برنامج ركائز السلام" (من 15 أبريل إلى 31 يونيو 2024م)، مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل.

برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساواة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)

كُتبت هذه الورقة ونُشرت كجزء من برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساواة والمصالحة وتبادل المعرفة (سبارك)، الممول من معهد دي تي (DT Institute). يهدف برنامج سبارك إلى تمكين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من فهم آليات العدالة الانتقالية وتطبيقها وتطويرها بشكل أفضل، بما يعزز المشاركة المجتمعية الشاملة في مسار العدالة الانتقالية في اليمن، باعتبارها ضرورة لتحقيق سلام وطني مستدام. ويعمل البرنامج بالتنسيق الوثيق مع تحالف العدالة من أجل اليمن (J4YP)، وهو تحالف يضم عشر منظمات مجتمع مدني يمنية تناصر العدالة والمساواة وبناء السلام لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء اليمن. وفي إطار هذا البرنامج، يشرك شركاء سبارك وأعضاء التحالف المجتمعات المحلية والجهات السياسية الفاعلة في مبادرات المصالحة والعدالة التصالحية، بهدف تعزيز قدراتهم على المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.

عن معهد دي تي (DT Institute)

معهد دي تي منظمة غير ربحية ملتزمة بمبدأ "التنمية بطريقة مختلفة". ينفذ المعهد برامج تنموية عالمية معقدة في البيئات المتأثرة بالصراع والهشّة والمغلقة، ويمول مبادرات فكرية رائدة تسهم في تحفيز الابتكار وتحسين حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. ويعمل المعهد بالشراكة مع المجتمعات والقادة لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وأكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية، وضمان استدامتها.

مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل (CSSSWC)

مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل - اليمن، يعمل كمنظمة مجتمع مدني مستقلة وغير ربحية، ويقع المركز الرئيسي في مدينة تعز، تتمثل الغاية الأساسية للمركز في إنتاج معرفة استراتيجية بأدوات علمية بحثية من شأنها أن تحسن فهم المجتمع بمختلف مؤسساته (الرسمية وغير الرسمية) لقضايا النساء والأطفال والفئات الضعيفة والمهمشة، وتحدث أثراً إيجابياً ملموساً في بيئة السياسات والمؤسسات العامة الموجهة لهذه الفئات، وبما يسهم في خلق بيئة تمكينية داعمة، تعزز الممارسات الوقائية والحماية النابذة لأشكال العنف والإقصاء والتهميش والاستبعاد المختلفة، ومعالجة أثارها وظروفها، وإزالة العوامل المسببة لها، وصولاً نحو مجتمع يسوده السلام الإيجابي المستدام، ويعمل المركز مع كل من يشاطره الإيمان بهذه الغايات السامية أفراداً وكيانات في كل أقطار الأرض.

